



## مركز البحوث والاقتصاد الاقتصادية والاجتماعية

\*\*\*

### منسق البرنامج

د. عبد الوهاب بن حفيظ

### التحرير

إيمان زيانكي

إلياس الهنشيبي

### الإخراج الفني

إشرف جراية

### نصدر عن

برنامج بحوث الشرق الأوسط

السيراس - تونس

### الهاتف

(+216) 71322667

### العنوان الإلكتروني

Contact@mercprogram.org

### الفاكس

(+216) 71326770

### العنوان البريدي

23 نهج إسبانيا، 1000 تونس

الجمهورية التونسية

### موقع الويب

www.mercprogram.org

أصدقاء البرنامج الأعزاء ...

خطوات ... تبدو صغيرة من منظور السقف الأعلى الذي يطمح إليه البرنامج، وكل برنامج من هذا النوع، إلا أنها كبيرة أو على الأقل "مرئية" و محسوسة المدى إذا وضعت في سياق الوسائل المتواضعة المتاحة.

وباختصار، فإن عناوين ما أنجز و ما سوف ينجز في أجنده هذا العام، قد تراوحت بين اللقاءات العلمية المعهودة وبين تنويع الأنشطة و التي شملت متغيرات جديدة تتصل بالعمل التوثيقي للبرنامج و بقاعدة "المنهل" المفتوحة، إضافة إلى أنشطة النشر الجديدة وعمل التشبيك والوصل بين قداماء "مارك" هنا و قداماء "مارك" هناك أي من وراء البحر و ضمن عرب الشتات أو المهجر. عناوين أجنده هذا العام كانت كالتالي :

- **مائدة القاهرة للحوار الاستشراقي** : فيمبادرة من برنامج مسابقات بحوث الشرق الأوسط و بالتعاون مع إدارة السياسات السكانية بالجامعة العربية بالقاهرة و بحضور خبراء من قطر و مصر و تونس، انعقدت مائدة حوار حول مستقبل الدراسات الاستشراقية في العالم العربي. يدخل تنظيم هذا اللقاء في إطار تقاليد الحوار التي ستصبح من هنا فصاعدا ركنا قارا من أركان "أوراق الأوساط" وهو العنوان الذي ستحملة الدورية العلمية التي يسعى البرنامج إلى بعثها كما يندرج محور العلوم الاجتماعية و استشراف المستقبل في إطار التوجه العام للبرنامج الذي يسعى إلى الربط أكثر بين انشغالات البحث العلمي في هذا المجال من ناحية و بين الاهتمام بمستقبل التطورات الاجتماعية في المنطقة من ناحية اخرى. شارك في هذه المائدة الحوارية المصغرة، إضافة إلى منسق البرنامج د. عبد الوهاب بن حفيظ كل من د. محمود الإمام (مصر) و د. ابراهيم عيسوي (محرر تقرير مصر 2020) و الأستاذ خالد الوحيشي (مدير إدارة السياسات السكانية بالجامعة العربية) و د. عبد القادر الأطرش (مدير بالمعهد الوطني للإحصاء بقطر).

- **"أوراق الأوساط"** : هو عنوان الكراسات التي سوف تنشر مرتين كل سنة قصد تمكين الباحثين من نشر أعمالهم و التعريف بها محليا و عالميا من خلال الملخصات « abstracts ». تصدر هذه الدورية مرتين في السنة، و تسعى إلى المساهمة في التعريف بالبحوث الجديدة ، في مختلف اختصاصات العلوم الاجتماعية.

- **"أخبار الأوساط"** : هو عنوان نشرية البرنامج التي صدر حتى اليوم عددها الثالث، و يتضمن قائمة الفائزين في الدورة السابقة إضافة إلى بعض المعطيات حول الدورة التكوينية المنعقدة بعنوان شتاء 2008 و معطيات أخرى تخص ندوة "العلوم الاجتماعية و أخلاقيات البحث" التي نظمها و اشرف عليها البرنامج في خريف 2007 بمشاركة عدد من الباحثين من دول المنطقة و خصوصا: تركيا، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر، السعودية إضافة إلى مشاركين من اللجنة الدولية للأثيقا بجنيف (سويسرا).

- **الورشمة المتوسطة للتدريب على المقارنة**: بعد التركيز لمدة دورتين على التقنيات الإحصائية و الرقمية للبحث، يتجه العمل حاليا إلى الإعداد لورشمة تدريب في الدراسات و البحوث المقارنة. سيتم تنظيم هذه الدورة بالتعاون مع جامعة "ساسري" بإيطاليا و سيحضرها باحثون شبان من ضفتي البحر الأبيض المتوسط .

- **الندوة السنوية** : بعد التطرق إلى موضوعات تنمية البحث و أخلاقياته، تقرر بأن يكون عنوان: "الإدارة البحثية لموضوع الرفاهية الاجتماعية" هو اللقاء السنوي الثالث للبرنامج. سيعقد هذا اللقاء في تونس، و من المقرر أن يتناول عدد من المحاور المتصلة بوضع محور البحث في هذا المجال.

- **"المنهل"** : هو عنوان قاعدة بيانات البرنامج المخصصة للمراجع الالكترونية والأطروحات. و تتوزع هذه القاعدة على عدد من الأركان و النوافذ و منها :- المجالات الالكترونية- الأطروحات الجامعية- التقارير الدولية المتصلة بالعالم العربي- المراكز و المنظمات و الجمعيات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية .

- **شبكة الباحثين العرب في المهجر**: أو قداماء "مارك" في المهجر، وهي الفئة التي يعمل البرنامج حاليا على ربط الصلة بها من خلال بعث "المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية"، و هو فضاء سيسعى إلى الجمع بين قداماء "مارك" المتواجدين خارج البلدان العربية و داخلها. يهدف بعث هذه الشبكة إلى العمل على تأمين تواصل العلاقة بين الباحثين الذين استفادوا من مساعدة البرنامج و من أنشطته الحالية و المستقبلية. على أن الانضمام إلى الشبكة لن يكون حكرا على المتمتعين بمنح البرنامج و لن يقتصر على القاطنين خارج المنطقة و لكنه يضل إطار تواصل يتسع لكل قاصديه. وإذا اعتبرنا ما ذكر و أخذنا بعين الاعتبار ما لم يذكر سهوا فإننا نقول بان أهم ما أنجز و ما ننوي ترسيخه هو بكل تأكيد "رأس مال علائقي" قائم على التبادل المعرفي الذي سيجعلنا نسمع عن باحثين لم نكن لنسمع عنهم في أرض لا تزال العلوم الاجتماعية تبحث لها عن موطئ قدم، مثل موريتانيا، و نتعاون أكثر مع باحثين من بلدان أخرى لم يكن للبرنامج شرف التعاون معها في السابق، مثل في سوريا و دول الخليج العربي والتي يعتبر عملها مع البرنامج جديدا و مستجدا ... عناوين سبعة ... مع كل عنوان، باب مفتوح للمساهمة و مسالك للحوار و الكتابة و الإعلام و اللقاءات ... نخوضها معا ... يدا بيد ...

د. عبد الوهاب بن حفيظ

## تقرير الندوة السنوية للبرنامج : العلوم الإنسانية والاجتماعية وأخلاقيات البحث

في نفس السياق، تحدث المتدخل عن أهمية التمييز بين الخلق العام وأخلاق البحث والاثيقا مبينا بأن المطلوب ليس هو إطلاق الأحكام وإنما فهم أهمية " كودات السلوك " في مستوى المهن ، أي مواثيق السلوك المهني في مجال البحث. بعد ذلك جاءت كلمة ممثلي الجمعيات المهنية و العلمية حيث أحييت الكلمة ل ممثلي الجمعية العربية لعلم الاجتماع وجمعية الاجتماعيين الناطقين بالفرنسية.

انعقدت الندوة السنوية الثانية للبرنامج تحت عنوان "العلوم الإنسانية و الاجتماعية و أخلاقيات البحث". و خلال يومين كاملين، فلقد تداول الباحثون على عدد من الورقات والمحاو شملت 26 مداخلة تعلقت بالأسئلة النظرية الإنسانية للندوة، تشارك في اللقاء ممثلون و ممثلات من جامعات و مراكز بحيث تقع في كل من تونس و الجزائر و المغرب



ماهر تريمش  
- تونس -



الحبيب الفزدعلي  
- تونس -



فطيمة رومات  
- المغرب -



طيب كنوش  
- الجزائر -

فعلى المستوى الأول تحدث رئيس الجمعية العربية السيد مصطفى التير عن تجربته في مجال تطوير البحث في مجال الأخلاقيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال عددا من اللقاءات التي نظمت بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ( الألكسو).

أما السيدة أبيك مارشال(تركيا) وباسم جمعية الاجتماعيين الناطقين بالفرنسية ، فقد ربطت أهمية محور الندوة بتطور الاتجاهات الدولية العامة للبحث والتي باتت تطرح أسئلة ملحة فيما يتعلق بالاثيقا وكودات السلوك ضمن وداخل الوحدات البحثية التي باتت ترى نفسها فوق اعتبارات إثيقا البحث .

افتتح اللقاء السيد حسن العنابي المدير العام لمركز البحوث الاقتصادية الاجتماعية بتونس، من خلال كلمة أبرز فيها أهمية التطرق لمثل هذا الموضوع بالنسبة للعلوم الاجتماعية. بعدها تحدث منسق البرنامج السيد عبد الوهاب بن حفيظ والذي أبرز السياق العام الذي أدى إلى اختيار هذا العنوان كمحور للندوة السنوية للبرنامج موضحا كيف أن اختيار الموضوع لم يكن سهلا في البداية وأنه كان يطرح أكثر من سؤال نظرا لحساسية الرهانات المطروحة وتردد الباحثين في التعرض إليه.

بناء اقتصاد منيع وتوفير الحياة الكريمة وبين شروط إنجاز البحوث الميدانية التي كانت تبين أن تلك التوجهات في تلك الفترة لم تكن دائمة صائبة أو ملائمة لخصوصيات التشكيلة الاجتماعية للمجتمع التونسي، وكان الباحث في تلك الفترة أمام معضلة أخلاقيات البحث : هل ينبغي مساعدة النخبة السياسية التي كانت تعتبر نفسها أنها في نضال حقيقي ضد التخلف السياسي والاقتصادي والتقاضي ببحوث لا تحترم شروط إنجاز خطاب علمي موضوعي مع قد يعنيه ذلك من تنويع أدوات التقصي والابتعاد عن المسالك الرسمية في جمع المعطيات وتحليلها وتفسيرها؟ أم الدخول معها استنادا إلى البحوث الميدانية في تعارض ونقاش؟

ويذكر المتحدث بأنه في تلك الفترة كان استعمال الباحثين لمفهوم "النضالية السوسولوجية" غير مثير، مقارنة باليوم، حرجا أو خجلا... فالجميع واقع تحت طائلة معاضدة الدولة في

## محاوّر متعددة

توزعت المداخلات على أربع جلسات خصصت الأولى للحديث عن أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية والثانية لمسألة تأطير البحوث والرسائل الجامعية وتنمية البحوث في مجال العلوم الإنسانية عموما. أما الثالثة فعالجت مسألة القرصنة والانتحال المخل بأخلاقيات البحث وتناولت الحصة الرابعة إشكالية تقييم البحوث ووضع مقاييس تحكيم وجودة وما يثيره هذا الموضوع من انعكاسات ايجابية على تنمية البحوث ذات الجودة العلمية المرموقة أو سلبية تتمثل في ضبابية المقاييس أو تدخل عامل المحاباة والمجاملة أو الاعتبارات الشخصية أو موازين القوى في الحكم على جدية البحوث أو لا جديتها مما قد يغذي الرداءة ويقتل تدريجيا الكفاءة والاستحقاق.

جمعت الندوة باحثين من مختلف التخصصات في العلوم الإنسانية



فوزي بن دريدي  
- الجزائر -



عبد الوهاب حفيظ  
- تونس -



ليليا العبيدي  
- تونس -



حسن العنابي  
- تونس -

مجهودها التنموي ولا حديث في تلك الفترة عن "أخلاقيات البحث" وعن بعدية الباحث وحياده المفترض. ولقد تواصل هذا التذبذب حتى بعد فشل خيارات فترة التعاضد وانتصار الليبرالية الاقتصادية التي قادت، في غياب مشروع مجتمعي متكامل، إلى ذبول السوسولوجيا الماركسية وظهور توجه وضعي امبريقي في الإنتاج السوسولوجي متشبع بالتقليد الأنفلوسكوني، وتحول اهتمام علماء اجتماع في تونس وفي فترة الثمانينات من المدار الاقتصادي إلى الحقل الثقافي أي بدلا عن دراسة التباينات الاقتصادية يهتم الكثير بظهور الحركات

والاجتماعية ومن مختلف الأجيال ولقد حاولوا جاهدين كل من جانبه التفكير من زاوية فيما قد يعنيه حقل أخلاقيات البحث من خلال الممارسة والتجربة من تناقضات تعصف بالأشخاص والمؤسسات وتمزقات بين الباحث وبين مجال بحثه وشروط ومتطلبات ينبغي توفرها.

اختار الأستاذ رضا بوكراع (تونس) التركيز على سياق ظهور الإنتاج السوسولوجي في تونس بحلول دولة الاستقلال الوطني وبناء الدولة إذ كان الباحث في تلك الفترة يعيش تذبذبا بين التوجهات التنموية التي تبنتها النخب السياسية والتي تهدف إلى

ومن جهته حاول الباحث الحبيب القزدغلي أستاذ التاريخ في مداخلته "سياق البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: ضرورة احترام موضوع البحث". تسليط الضوء على العلاقة بين الباحثين بحيث وصف الأجواء غير الموضوعية التي رافقت تنظيم ندوة علمية في كلية منوبة حين بادر جمع من الطلبة بإيعاز من بعض أساتذة الكلية مقاطعة الندوة وإصدار شعارات مناوئة لها، في حين أنه كان بالإمكان عوض اللجوء إلى مثل هذه الأساليب المتشنجة والمخلة بأخلاقيات البحث العلمي في الحرم الجامعي استغلال الفضاء العام لكتابة مقالات تعبر عن وجهة نظر الأساتذة الذين قاموا بمقاطعة الندوة ومناقشة منظميها في الخلفية النظرية والسياسية والإيديولوجية. إن انعدام الحوار، حسب المحاضر، يؤدي إلى العنف ويمهد إلى الانغلاق الفكري ويقتل تدريجيا عقلية النقد الاجتماعي الذي به يتطور الخطاب العلمي.

وفي باب الاستخدامات الاجتماعية والسياسية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية، حاولت الباحثة "تزلي أكتان" من تركيا

الإسلامية وبالتقافة الشعبية والدينية. ولقد تواصل هذا التذبذب غير أن أشكال التعبير عنه قد تغيرت وتحول الجدل بين دعاة المنهج الكمي والمنهج الكيفي إلى المدار الاستومولوجي، أما الأستاذ خليل الزميطي (خبير دولي) فلقد تحدث من جهته التركيز على المتناقضات التي عاشها من خلال تجربته في إطار الاستشارة السوسولوجية بين أخلاقيات البحث الأكاديمي ومتطلبات البحث في نطاق عمله كخبير كما يقال مع ما قد يعنيه هذا من "مساعدة" ممول أو مهندس المشاريع التنموية على تنفيذ البرامج دون اعتبار للمتغيرات التاريخية أو للخصوصيات الاجتماعية أو للمصلحة الجماعية للمبشرين.

وفي مجال آخر تحدث الأستاذ ماهر تريمش (الجمعية العربية لعلم الاجتماع) في مداخلته عن "أزمة علم الاجتماع في العالم العربي" التي تعود ربما إلى هاجس التحديث الذي سكن الفعل السوسولوجي العربي بحيث أعطى المشتغلين في هذا الحقل الأولوية للإصلاح على التنظير والعلاج على التحليل، ويستدل بفكرة عبد القادر الزغل الذي يقول في أحد مقالاته " كُنّا مجندين



إلهام بربورة  
- تونس -



معز التركي  
- تونس -



عبد القادر الأطرش  
- الجزائر -



رضا بوكراع  
- تونس -

طرح مسألة التمويل العمومي للبحث حيث بينت إن اختيار مواضيع البحث تخضع أكثر للظرفية السياسية والاجتماعية ولرهانات المرحلة ولا يقع عادة تشريك الباحثين في اختيارها بل تفرض عليهم لأنها تتماشى مع السياسة العامة للبلاد، وبناء عليه فإن عديد المواضيع الهامة تبقى في عداد المسكوت عنه أو يعتبر من المحرمات، كما لا يشعر الباحث أنه يعمل بحرية وربما يشكل هذا إخلال بأخلاقيات البحث حين لا يمارس الباحث ملكة التفكير النقدي la réflexivité في الشروط

للمشكلات الاجتماعية وغير مهياين لردّها إشكاليات سوسولوجية صالحة للتقصّي ولصياغة فرضيات قابلة للمعاينة والتثبت.

ويضيف "تريمش" محلا أزمة علم الاجتماع في العالم العربي أن هذا العلم مال في نشأته إلى صيانة الدولة الناشئة دولة البناء الوطني بمعنى الذود عن النظام الاجتماعي القائم مما أدى بالمشتغلين به على حدّ تعبير عالم الاجتماع الجزائري "علي الكنز" بتبني الرؤية السياسية بما تحتمله من اختيارات منهجية.

هامش النص نصا آخر هذيانيا أو قارئاً نرجسيا بمعنى يتلذذ بمناطق معيّنة دون أخرى من جسد النص. وتذهب "صمندي" في نفس التوجه حين تعتبر أن البيبلوغرافيا هي مجال لمعاينة رهانات اجتماعية وسياسية خارجة عن نطاق الخطاب العلمي ومهمة الباحث تتمثل في كشف آليات الهيمنة التي تنشدها والعمل على التقليل من شأنها في مسار بناء الموضوع داخل الحقل العلمي.

وفي نفس إطار الإشكاليات النظرية و المنهجية التي تشغل بال الباحثين في العلوم الإنسانية بقطع النظر عن إنتماءتهم

الموضوعية وغير الموضوعية التي تقف وراء إنتاج معرفة علمية ما حول موضوع ما، فاختيار مواضيع البحث ليس منزها من التوظيفات السياسية والإيديولوجية التي يجب على الباحث أن يعي بها وبرهاناتها وذلك حتى يتمكن من إيجاد حل للتمزق الذي يعيشه بين متطلبات البحث الأكاديمي وأخلاقيات البحث في نطاق الاستشارة. وألحت المحاضرة في مداخلتها على أهمية تكوين شبكات تعاون بين الباحثين في مختلف أقطار العالم لكسر طوق الحدود الضيقة للمحلية le localisme التي تمنع أحيانا ميلاد فكر حرّ ونقدي في العلوم الإنسانية.



ايياك مارشيل  
- تركيا -



إدريس بوزيية  
- تونس -



أحمد خواجة  
- تونس -



حسان موري  
- تونس -

وهوياتهم، حاول الباحث في الديمغرافيا " عبد القادر لطرش" (الجزائر) التركيز على الأخلاقيات التي تثيرها مسألة جمع المعطيات الشخصية والتي تمس حميمية بعض المجموعات المهاجرة الإثنية وثقافتها ومصالحها والتي تجد صعوبة في الاندماج ببلدان الاستقبال. ويتساءل الباحث كيف يمكن التقدم بالمعرفة العلمية دون المساس بالحياة الخاصة للناس. ويبرهن هنا المحاضر على قدرة الإحصائيات التي تصدرها الدوائر الرسمية والعمومية عن التعبير على أوضاع المواطنين ومطالبهم وعلى الإفصاح عن الأهواء والآراء العامة؟ وهل أن علم الإحصاء مطالب فقط بالبحث عن مصداقية المعطيات أي كان مصدرها والتي تحترم عادة الضوابط والقوانين المتعارفة في طلب البيانات من المستجوبين مقابل تمتيعهم بحقهم في الكتمان والسرية وعدم استغلال هذه المعطيات إلا في الغايات الإحصائية العلمية.

## أخلاقيات القراءة

وفي نفس السياق اختار أحمد خواجة وزينب الصمندي من تونس التركيز على موضوع البيبلوغرافيا وإشكالية القراءة-الكتابة في العلوم الإنسانية، أي أنهما حاولا طرح إشكاليات نظرية ومنهجية تواجهه الباحثين في كل مكان وزمان ويقطع النظر عن الخلفية النظرية أو الأبيستمولوجية التي انطلقوا منها، تتمثل في الاختيار الواعي أو غير الواعي للمؤلفات التي سبقتهم وبناء البيبلوغرافيا، وهو اختيار قصدي ونقدي وليس اعتباطيا. ويذهب الأستاذ خواجة إلى القول أنه في واقع الأمر فإن القارئ هو الذي يخلق الأثر أو الكتاب المقروء، وهنا تطرح قضية حيادية القراءة، فالقارئ عادة ما يمتلك الأثر ويخضعه لأهوائه وميولاته الفكرية والإيديولوجية وأحيانا لمزاجه، ولهذا نجد أن هناك كتب لم تقرأ فعلا أو أسوء قراءتها أي بمعنى أن القارئ الفيتشي fétichiste والقارئ الهذيانى ، كما يقول بارت في مؤلفه الشهير "لذة النص"، ينتج على

حالة الاكتضاض والكثرة، أحيانا، أشخاصا لا علاقة لهم البتة بالمعرفة والتحصيل والبحث العلمي.

كما تطرقت بعض المداخلات إلى موضوع غياب تصور أو سياسة واضحة المعالم متناسقة العناصر للبحث العلمي الأكاديمي رغم وفرة وكثرة المنشائر التي تصدرها وزارات التعليم العالي والبحث العلمي في كل من المغرب وتونس والهادفة إلى الرفع من مردودية التدريس والبحث والاعتمادات التي تخصصها الدولة لذلك وانعدام الحوافز والتمويلات وندرة منح الحلقة الثالثة فضلا عن الصعوبات التي تجدها وحدات ومخابر البحث في تأطير الطلبة نتيجة لعوامل عديدة منها ضعف التمويلات المخصصة لذلك والصعوبات الإدارية التي يجدها رؤساء المخابر في صرفها أو في اعتمادها وقلة حافزية الأساتذة المؤطرين.

### اتهامات وتبريرات وتفسيرات

وفي باب التأطير وتقييم البحوث ومسائل القرصنة واللصومية قدمت محاضرات عديدة (برقادا، لكريني، الموري، الهرماسي، بالكحلة، نصيب، وروميت فطيمة، ...) تناولت بالبحث ظروف التأطير في الجامعات التونسية والمغربية بالخصوص، وطرحت فيها إشكاليات هامة تتمثل في إخلال الأساتذة من جهة أو الطلبة من جهة أخرى بأخلاقيات علاقة الاحترام والثقة والمصادقية والمثابرة التي من المفترض أن تجمع بين الطرفين، كما بين آخرون إن علاقة التوتر والتشنج بين الأساتذة والطلبة هي نتيجة تردي وضع الجامعة وحالة الاكتظاظ التي أصبحت تشكو منها وتهافت الطلبة على الدراسة في الحلقة الثالثة لا شغفا بالمعرفة والبحث أو عن استحقاق وإنما هروبا من شبح البطالة الذي أصبح



نور الدين علوي  
- تونس -



عبد الستار رجب  
- تونس -



خليل زميط  
- تونس -



زينب صمندي  
- تونس -

كما طرحت مداخلات أخرى قلة مردودية التكوين في مستوى الإجازة أو الأستاذية نتيجة للمسار المدرسي الضعيف أو المتوسط للطلبة الوافدين على شعب العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. وفي هذا الشأن بيّنت "فاطمة لومات" (المغرب) في مداخلتها عن "التقييم الكيفي للبحث العلمي: حالة المغرب" دور مدارس الدكتوراه المحدثة مؤخرا في الرفع من مستوى التأطير ومن جودة الأطروحات المقدمة، كما عرجت المحاضرة على التقرير الدوري الذي يصدر في المغرب كل سنتين والهادف إلى تقييم أداء البحث العلمي وهو تقرير يقدم عادة الحلول والبدائل. ففي سنة 1998 اقترح التقرير على دوائر الدولة تخصيص على الأقل 1% من المنتج الداخلي الخام للبحث العلمي وتنمية

يتهدد الكثير من طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب ويرى في هذا الباب الأستاذ "عادل بالكحلة" في مداخلة "خطايا السبع للأستاذ الجامعي: من علم الاجتماع المهني للجامعة إلى علم اجتماع أخلاقيات الجامعة" أن "الملة" الجامعية، كما يصفهم، وبتعلّة تجنب محاسبة النفس أو إقصاء مجال الأخلاق من الجامعة، تعاني من سبعة خطايا تتمثل، نتيجة لكونهم ورثة "عالم مضمحل" للجامعة التي وصفها "برنار مارييس" بالعجوز والابنة التاريخية للكنيسة، في الكسل والجهل والشهوانية والحسد والتغيبية والغرور والمحابة، وهذا الجرد القاسي قد ينطبق على أحوال الجامعة اليوم بعد أن اتسعت "الملة الجامعية" إلى حد أنها أصبحت تضم بفعل

ينتمي إليها المترشح ومن خارجها، وجاء المنشور الوزاري عدد 38 الصادر في جوان 2006 ليساعد لجان التأهيل على أداء مهمتها على الوجه الكامل في تقييم الملفات وذلك بوضع ثماني نقاط تهدف إلى وضع مقاييس للتقييم تتمثل في الإنتاج المتواصل وتقديم المترشح في اختصاصه لأعمال مبتكرة وتمكنه من بيبلوغرافيا واسعة الإطلاع وثرية فضلا عن تملك المترشح لتقنيات البحث وللكتابة الجيدة وإتقان اللغة... ويرى الأستاذ الهرماسي أن مسألة أخلاقيات البحث جوهرية وهي أساس فعل التأطير والتقييم، غير أنها تتصل بعناصر أخرى خارجة عن محيط الجامعة الضيق وترتبط بأسباب تاريخية واجتماعية لا يمكن فضها فقط بسنّ قوانين أو تنقيح أحكام أو إصدار منشور بل يجب العمل على خلق أرضية مناسبة لتنمية البحث العلمي

سياسة التوثيق ورصد التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم ونشر وترويج على نطاق واسع لنتائج البحوث العلمية. كما حاول الأستاذ عبد اللطيف الهرماسي من تونس التركيز على المسائل التي تثيرها قضية التأطير والتقييم في ضوء ضبابية النصوص القانونية في تونس التي تشكو من عديد الثغرات وبالخصوص عند البث في ملف تأهيل المترشحين للإرتقاء إلى رتبة أستاذ محاضر بعد قرار حذف دكتوراه الدولة مما ترك المجال مفتوحا للتأويلات التي قد لا ترضي جميع الأطراف وجعلت من لجان التأهيل والدكتوراه مجالاً لعلاقة يشوبها التوتر والتشنج بين أعضاء اللجنة وبقية الزملاء المترشحين فضلا عن تدخل عوامل المحاباة والمجاملات أو العداوات أثناء التقييم مما قد يشكك من مصداقية الشهادات الممنوحة. فبالنسبة إلى التأهيل



شكري الفيضة  
- تونس -



عبد اللطيف الهرماسي  
- تونس -



ميشال بيرقادا  
- فرنسا -



عادل بلكلحة  
- تونس -

في الجامعات وفي خارجها وتطوير الكفاءات العلمية حسب التقاليد الجامعية المعمول بها في أرقى الجامعات في العالم واحتراما لمبادئ أخلاقيات البحث.

## مقاومة القرصنة

وفي باب القرصنة العلمية والانتحال والسرقات المخليين بالأخلاقيات العلمية، أكد عديد المتدخلين على استفحال الظاهرة نتيجة عاملين أساسيين يتمثلان في تدني ظروف البحث العلمي في العالم النامي وحالة الاكتظاظ التي تعيشها جامعات شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية. أما العامل الثاني فيتمثل في تطور وسائل الاتصال وما أحدثته ثورة الأنترنت من تدفق وانسياب للمعلومات والنصوص. ولقد أكد الحاضرون وبالخصوص

الجامعي الذي ينظمه قانون عدد 1829 الصادر في 6 ديسمبر 1993 والذي نقح وتم سنة 1997 لا يشترط المشرع من المترشح شروطا محددة سوى التميز العلمي والطرافة والجديّة والمثابرة في البحث، وهي عناصر وجدت لجان التأهيل صعوبة في تقديرها كما وكيفا، ففي بعض الحالات تشترط اللجنة عددا لا يقل عن 200 صفحة من المقالات والدراسات المنشورة المحكمة فضلا عن تقرير بيداغوجي يكشف عن نشاك التأطير الذي قام به المترشح على مستوى شهادة ختم الدروس وشهادة الدراسات المعمقة والماجستير. وجاء المنشور الوزاري عدد 23 الصادر في ماي 1998 ليضع حدا للتأويلات حين وضع شروطا للمقبولية وشروطا أخرى للبت النهائي في الملف بعد عرضه على لجنة تتألف من 5 أعضاء من داخل هيئة التدريس داخل الجامعة التي

السيدة "ميشال برقادا" من سويسرا التي تتشّط موقعا على الواب مختصا في مكافحة القرصنة والسرقات و"الدريس لكريني" من المغرب على أهميّة التشهير العلني وداخل الحرم الجامعي وعلى صفحات الأنترنت والبريد الإلكتروني في معاقبة المذنبين ومقاضاتهم وذلك للحدّ من تنامي الظاهرة لدى الباحثين والطلبة والأساتذة. وبينّ "الدريس لكريني" أنه لمكافحة القرصنة صدرت في المغرب عديد قوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، غير أنه في الواقع بقيت حبرا على ورق ولم تقدر على حماية ضحايا القرصنة ولا على معاقبة المذنبين ولم تبرز قط فاعليتها في الواقع سواء بسبب تعقد إجراءات التقاضي وطولها أو عدم تنفيذ الأحكام أو عدم نجاعتها في ردع الجناة.

### أخلاقيات البحث: ظاهرة مترامية الأطراف ومشكلة مجتمع

وفي ختام الندوة، أكد المشاركون على أهميّة مسألة الأخلاقيات في تنمية البحث العلمي وفي الرفع من مستوى أداء الجامعات كما وكيفا، غير أنهم ألحوا على ضرورة تنظيم مهن تخصصات العلوم الإنسانية وصدور قوانين أساسية تضبط مقاييس الانتماء لها وتحدّد أخلاقيات التعامل فيما بين أفرادها أو بين الباحثين من جهة وبين المبحوثين من جهة أخرى أو بين الباحثين والمؤسسات التي ينتمون لها أو يتعاملون معها.

كما ألح الحاضرون على أهميّة الإعلام السمي البصري في تنمية مردودية البحث العلمي ونشر نتائجه تعميما للفائدة وتواصل مع المحيط. كما تدخل بعض الحاضرين للتعبير عن اتصال مسألة أخلاقيات البحث في العلوم الإنسانية بمتغيّرات أخرى مثل وضع الحريات الأكاديمية في بلد ما ودرجة الرفاه في التنمية البشرية وتجذّر المشروع الديمقراطي وفاعلية النظم والقوانين والمؤسسات في الإدارة الرشيدة وحسن الظروف المادية والمعنوية لفئة المدرّسين الباحثين.



صورة للمشاركين خلال الجلسات

## دعوة لتقديم مقترحات أبحاث

دورة ديسمبر 2008

يسعد برنامج بحوث الشرق الأوسط في العلوم الاجتماعية أن يعلن عن دورة جديدة من منح الأبحاث العلمية و أن تدعو مختلف الباحثين من ذوى الخبرة إلى إرسال مشاريعهم البحثية إلى البرنامج في موعد أقصاه **31 أكتوبر 2007**.

يشجع البرنامج الباحثين على تناول المجالات الآتية ، وذلك من دون أن يشترط الاقتصار عليها اذا تبين بأن المقترح جديد أو مهم في نظر اللجنة العلمية، وتتمحور هذه المجالات في التالي:

**الحياة العامة:** المصلحة العامة و المجال العام بما في ذلك تطور أشكال الحياة العامة في المجتمعات المدروسة و تحسين ظروف المشاركة فيها لمختلف الفئات الاجتماعية وخصوصا المرأة والشباب .

**التنمية :** البحث في مجال التنمية بأبعادها المختلفة سواء منها المحلية أو الوطنية أو بمعنى التنمية المستدامة.

**المعرفة وتطوير القدرات التعليمية :** البحث في مجال بناء القدرات التعليمية و التنشئة بما في ذلك المواطنة و واقع المؤسسات الأكاديمية (الجامعات و المدارس) و استخدام تكنولوجيا المعلومات و المناهج و المشاركة الدراسية لكافة الفاعلين في العملية التعليمية.

**القضايا الاجتماعية** بما في ذلك الأبحاث في مجال النوع الاجتماعي و الأسرة و الشيخوخة و الطفولة وعلاقات العمل.

**العلاقات الإقليمية و الدولية** و تتضمن الأبحاث في مجال العلاقات الاقتصادية و الدبلوماسية وأوضاع ما بعد الحروب و الأثر النفسي و السياسي للصراعات و مسارات إعادة تأهيل ضحايا الحروب .

### لجنة اختيار الأبحاث

توجه نتائج البرنامج لجنة علمية تقوم باختيار الأبحاث للمنح، وهي مؤلفة من خمسة باحثين اجتماعيين معروفين ، ينتمون إلى مؤسسات بحثية و تعليمية مرموقة بالمنطقة. وبالإضافة إلى اختيار الأبحاث التي يتم تمويلها، تناقش اللجنة أيضاً توجهات وأنشطة البرنامج من حيث موضوعات الدراسة و الاهتمام. ويستمر الأعضاء في مواقعهم لمدة عامين (أربع دورات)، كما يلعب الأعضاء السابقون دوراً هاماً في توسيع ودعم شبكة البرنامج وتسهيل الاتصال والتفاعل بين أعضاء الشبكة.

### التأهل

للمقيمين في البلاد العربية و تركيا حق التقدم للاشتراك في مسابقة الأبحاث وأنشطة البرنامج. و يتمتع بصفة المقيم أي شخص بصرف النظر عن جنسيته، ممن يعمل في العالم العربي و تركيا أو يرغب في البقاء فيها مستقبلاً، كما لا تمنع الإقامة المؤقتة خارج المنطقة بغرض الدراسة من التأهل للمشاركة، كما يسمح لغير المقيمين بالمنطقة بالمشاركة كباحثين مشاركين في المشروع شرط أن لا يطونوا قد حصلوا على منحة من البرنامج في السابق..

### منح الأبحاث

تقدم منح الأبحاث إلى الأفراد الذين يتمتعون بخبرات ناجحة في مجال البحث العلمي و يشجع البرنامج على وجه الخصوص الباحثين الذين حصلوا على الدكتوراة حديثاً وما زالوا في مقتبل حياتهم المهنية. و في حالات استثنائية يمكن تقديم المنح أيضاً لأبحاث رسائل الدكتوراة و التي يقوم بها طلبة من المنطقة نفسها، إذا كانت أبحاثاً متميزة. أما في حالة المشروعات التي يتقدم بها فريق بحث، فينبغي أن يكون الباحث الرئيسي فيها من حملة الدكتوراة، ولا يمكن نيل الجائزة أكثر من مرة.

### المشروع النهائي

تقبل المشروعات البحثية و المراسلات باللغات العربية و الانجليزية و الفرنسية. و يجب أن تتضمن خطة المشروع النهائي كافة المعلومات و التفاصيل الضرورية كي تتمكن لجنة الاختيار من فهم أفكار البحث و مخططه. كما يجب أن يكون المشروع قائماً بذاته و لا يعتمد على وثائق مساندة إلا إذا كانت الوثائق مرفقة (أوراق أو مقالات للباحث الرئيسي). و يجب أن تقع خطة البحث في 20 صفحة مطبوعة كحد أقصى بالإضافة إلى الجدول الزمني و الميزانية المقترحة و السيرة الذاتية للباحث.

ليس هناك شكلاً محدداً للمقترحات، ولكننا نقترح العناصر التالية لمساعدة المتقدم في إعداد المقترح بشكل تام:

**أولاً: يجب أن تناقش خطة المشروع بصورة كاملة المسائل التالية:**

- 1- الأهداف الرئيسية للبحث
- 2- الإطار النظري للبحث مع الإشارة إلى ما توصلت إليه الأبحاث الأخرى في الموضوع علاوة على الإسهام الذي يقدمه البحث المشترك في هذا المجال.
- 3- مراجعة الأدبيات و تشمل تقويماً للأبحاث السابقة و تحديد الفجوات الحالية و بيان الإلمام بالأبحاث الدولية و الإقليمية حول الموضوع.

ومن الأهمية بمكان أن يتم وبوضوح كاف تحديد مدى إسهام البحث المقترح في الوضع الراهن للأبحاث في المنطقة ومن الضروري توثيق الاقتباسات والمراجع الببليوجرافية توثيقاً كاملاً.

4- منهجية ووسائل البحث التي ستتبع لتوثيق أهداف البحث بما في ذلك أساليب جمع البيانات وتحليلها وتجميع بيانات البحث الميداني، مع ضرورة الحصول على الموافقة الإدارية اللازمة لذلك، مع أهمية تحليل البيانات التي تم جمعها سابقاً كالمسوحات الإحصائية، كما ينبغي الإشارة إلى مصادر المعلومات أو البيانات التي تم جمعها ومدى توفرها للباحث.

ثانياً: إضافة إلى ما سبق، يجب أن توضح خطة المشروع الأمور التالية:

- 1- أهمية النتائج المتوقعة لسياسات التخطيط و التنمية
- 2- الخطط المستقبلية لكتابة و نشر نتائج البحث
- 3- الاحتياطات المتخذة لحماية حقوق المبحوثين وكيفية الحصول على موافقتهم وحماية سرية المعلومات وتحديد أثر النتائج المحتملة، على أن تناقش هذه المسألة وفقاً للقواعد الأخلاقية لكل حقل معرفي.
- 4- استخدام تسهيلات البحث المتوفرة في المؤسسة التي ينتمي إليها الباحث أو غيرها من المؤسسات.

**ثالثاً يجب أن تحتوي خطة المشروع على الملاحق التالية:**

- 1- برنامج زمني مفصل للمشروع محدد الخطوات المختلفة للبحث و الفترات الزمنية المطلوبة لأدائها. ويستغرق البحث في العادة مدة تتراوح بين 12 و 18 شهراً.
- 2- ميزانية البحث: يتحدد حجم ميزانية البحث المطلوبة بحجم العمل الميداني و عدد الباحثين العاملين في البحث. وينبغي وضع قائمة بالباحثين والموظفين حسب مراكزهم الوظيفية ومهامهم مع بيان الوقت الذي سيخصصه كل منهم للمشروع وكيفية تحديد المخصصات المالية تبعاً للمهام المختلفة. ويمكن أن تتضمن بنود الميزانية شراء التجهيزات اللازمة للبحث و أجور السفر و المواصلات والمكافآت والمساعدات الفنية و الأدوات المكتبية وغيرها. وتتراوح قيمة المنحة في العادة بين 5 و 15 ألف دولار أمريكي للأفراد وتصل إلى 35 ألف دولار كحد أقصى لفرق الأبحاث المنظمة ( من وحدات بحث ومخابر) و المؤسسات المختصة. كما يجب أن تبين الميزانية بوضوح إذا ما كان ثمة مصادر تمويل أخرى أو ما إذا قد تم التقدم لجهات أخرى بطلبات تمويل وماهى البنود التي تمت تغطيتها كلياً أو جزئياً.
- 3- سيرة ذاتية لكل باحث مع قائمة بأبحاثه المنشورة.

4- لتمويل بحث أطروحة الدكتوراة، يتعين على الطالب أن يرفق رسالة توصية وتقييم واحدة على الأقل له ولمشروعه من المشرف المباشر عن رسالة الدكتوراة.

### المواعيد النهائية

الموعد النهائي لإرسال مقترحات الأبحاث هو **31 أكتوبر 2008**

و تقوم سكرتارية البرنامج بإرسال قرارات اللجنة إلى المتقدمين في موعد أقصاه شهر بعد اجتماع اللجنة.

ويسعد سكرتارية البرنامج أن ترسل تعليقاتها لتنقيح مسودات مقترحات الأبحاث التي ترد إليها، على أن يتم إرسالها قبل الموعد النهائي بستة أسابيع على الأقل.

ترسل الطلبات و الاستفسارات إلى:

[contact@mercprogram.org](mailto:contact@mercprogram.org)

برنامج بحوث الشرق الأوسط

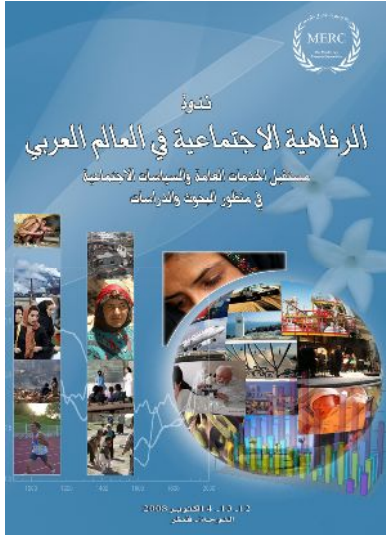
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية و الاجتماعية

23 نهج أسبانيا - تونس

تلفون : + 216 71 322 667

+ 216 71 324 811

فاكس : + 216 71 326 770



## الرفاهية الاجتماعية في العالم العربي مستقبل الخدمات العامة والسياسات الاجتماعية في منظور البحوث والدراسات

MERC – CERES

ديسمبر 2008

إن ما تتسم به العلوم الإنسانية والاجتماعية من اتساع مستمر في حقول المعرفة ومن تطور كمي مضطرب في عدد الباحثين و كذلك تزايد حجم تناقل المعلومات والقرصنة من خلال تنوع مصادرها الإلكترونية يضعها اليوم أمام تحديات عدة. ، من بينها، تلك التي تتعلق بمعايير الجودة وبميثاق السلوك المهني وأخلاقيات البحث العلمي.

تجدر الإشارة أنه قليلا ما يقع التطرق إلى موضوع العلاقة بين الباحث وإدارة البحث أو إلى قضية التقييم ومسألة المنافسة والحق في الاختلاف العلمي، وهي مواضيع هامة تطرح يوميا على مجموع الفرقاء والمتنافسين وتفرز بينهم أحيانا نوعا من التوتر وأحيانا أخرى شيئا من الحيرة نظرا لصعوبة تأقلم المرجعيات التقليدية مع التطورات الاجتماعية والأكاديمية السريعة.

على أن أهم معضلة يمكن تدارسها في هذا الصدد، هي المتعلقة بمدى حرية وضع أجندة البحوث واختيار المواضيع ذات الأولوية. وقد يكون اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى التي تحدد المصير المهني للباحث. فهل أن هذا الاختيار هو من مشمولات إدارة البحث فحسب أم أن للباحث دورا محددًا؟ وعلى أي أساس يتم ذلك : الاهتمامات الخاصة، توفر المصادر، مقتضيات العمل ضمن فريق بحث، اعتبار سوق الشغل؟ ... ثم ما هي ظروف التأطير وإدارة البحوث - ؟ هل أن أخلاقيات السلوك المهني تحتم تتبع جميع خطوات الباحث قصد تمكينه من الترقى بعلمه إلى المستوى العالمي أم أن الأهداف هي دون ذلك؟ ثم أخيرا كيف يمكن رصد عمليات القرصنة العلمية التي أصبحت شائعة اليوم.

إن التشريع والتقاليد الأكاديمية تحتم تحكيم النظراء للتحقق من جودة المخرجات العلمية بكافة أشكالها (الأطروحات، رسائل البحث، الكتب والمقالات...)، فهل يلعب فعلا التقييم العلمي دور صمام الأمان لضمان تطور المستوى نحو الأفضل؟

كل هذه الأسئلة وغيرها مطروحة للدرس ويمكن اختزال العناصر الأساسية لهذه الندوة كما يلي :

- بناء مشاريع البحث ووضع أجدداته.
- القرصنة و أخلاقيات التعامل مع المصادر .
- التقييم وموضوعية الحكم على المخرجات العلمية وتحكيم النظراء .
- القواعد الأخلاقية للمنافسة وللإختلاف العلمي.

آخر أجل لإرسال المقترحات : 31 أكتوبر 2008

[contact@mercprogram.org](mailto:contact@mercprogram.org)

برنامج بحوث الشرق الأوسط

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية و الاجتماعية

23 نهج أسبانيا - تونس

تلفون : + 216 71 322 667

+ 216 71 324 811

فاكس : + 216 71 326 770

## التنوع والتماثل أي دور للتربية والتنشئة والثقافة؟

### التقديم

"التنوع و التماثل" هو موضوع كتاب جديد صدر عن مركز "السيراس" جامعا لهم مداخلات وورقات الندوة التي عقدها المكتب الإقليمي لليونسكو بالرباط وبالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والإجتماعية بتونس، تحت عنوان "التنوع والتماثل الثقافي : أي دور للتربية والتنشئة والإعلام؟" يجمع هذا الكتاب و الذي حرره د.عبد الوهاب بن حفيظ وورقات عدد من الباحثين والباحثات من مختلف التخصصات ومن مختلف بلدان شمال افريقيا : تونس موريطانيا المغرب الأقصى، الجزائر، ومصر، كما وزعت وورقات هذه الندوة على أربع جلسات محورية تضمنت تعقيبات ونقاشات.و من أهم الورقات التي جاءت فيه:

التربية على الاختيار حول : فرضية عيون العنكبوت وجسد الفيل الكبير: **عبد الوهاب حفيظ** ، التنوع الثقافي والحدود الإثنية : حالة الأقلية السوداء في الجنوب التونسي: **محمد الجويلي** ، ملاحظات حول تطور المشاريع الثقافية العربية في ظل الكونية: **شكري المامني** ، التنوع والتماثل الثقافي في المجتمع المصري: **فاتن عدلي** ، المناطق الحدودية بالمغرب العربي مسارت بناء الهوية ونتاج الخصوصية والتواصل: **عائشة التايب كرشيد** ، إمكانية الذات الأمازيغية بين التماثل والتنوع: **عادل بلكلعة** ، الهوية الثقافية في البرامج التعليمية بين التنوع والتماثل: **منية الرقيق** ، التنوع والتماثل الثقافي : الخفيات والأبعاد: **صلاح الدين بن فرج** ، مناكفة سوسيوولوجية : هوية من سلعة، هوية من رصاص: **نور الدين العلوي** ، التنوع والتماثل الثقافي في تونس: أي دور الإصلاح التربوي ولخطة مدرسة الغد: **ابراهيم القيزاني**.



## أي تنوع و أي تماثل؟

البحث الأول حمل عنوان "تظريّة الاختيار في التربية : حول فرضية عيون العنكبوت و جسد الفيل الكبير" بإمضاء عبد الوهاب بن حفيظ انطلق من خلاله من فرضية الصغير المتناهي الصغر، أي من التنوع المحلي في المقاربات، حيث حاول أن يوضح العلاقة بين تكون المواقف و تبلور الثقافات التعليمية من ناحية، و بين الإكراهات التي تتجاوز التربية و تتجاوز التعليم، في إشارة إلى ما يمكن أن يسمى بالنماذج الثقافية التربوية السائدة من خلال "الجغرافيا و المكان".

أما البحث الثاني فحمل عنوان " مفهوم التنوع و الكونية: في الخطاب الثقافي المغربي " (شكري مامني) و الذي اقترح عدد من الملاحظات تتعلق بثنائية التنوع و التماثل في ضوء الدور الذي من الممكن أن تلعبه التربية و ثقافة المواطن. تتمحور الورقة في أجزائها الأساسية حول تحديد مفهوم الكونية و الهوية في الخطاب المغربي المعاصر. أما البحث الثالث فلقد جاء بإمضاء عروس زبير (جامعة الجزائر) و الذي تحدث عن دور الملتقيات الدينية و الآثار العملية المترتبة عن تلك الملتقيات، خصوصا في مستوى تحديد أولويات القضايا العملية المثارة وإلغاء التعدد الفكري. من هذا المنطلق، ربط الباحث بين الدور الذي لعبته هذه الملتقيات من ناحية و بين تطور الإسلام الشمولي المستبعد للحرية الثقافية التي ميزت التنوع الحضاري العربي الإسلامي. و من خلال معالجة هذه المضامين و تحليلها من منظور الثقافة، خلص الباحث إلى عدد من النتائج ذات الصلة بتعدد القراءات الخاصة بالتراث كخطاب مستعمل و موظف ضمن دائرة هذه الملتقيات.

أما فانتن عدلي ( فريق البحث المصري التونسي حول تطوير تكنولوجيات التربية و التعليم) فقد حاولت و من خلال عرض "التنوع الثقافي و مسألة الهوية في المجتمع المصري" الحديث عن حالة المجتمع المصري خصوصا، المجتمعات العربية بشكل عام، محاولة تحليل موقع الاختلاف و التنوع من منظور الخطاب السائد للنخب المفكرة و الأكاديمية، و ذلك اعتمادا على عدد من المواقف و من التوجهات و الأمثلة و الوقائع.

و من خلال مقال بعنوان "المسألة الأمازيغية في المجتمعات المغربية: أي شرعية للكلام؟". عالج الباحث عادل بالحلّة مسألة وحدة الهوية و التنوع، أي العلاقة بين الثقافات الوطنية و بين الثقافات الأصلية و الفرعية في البلدان المغربية. و من حيث المنهج اقترح الباحث اعتماد مقاربة تاريخية اجتماعية لقراءة التعدد الثقافي، كما اقترح كذلك اعتماد المنهج المقارن، من خلال عرض حالة الثقافة الأمازيغية كتقافة أصلية.

أما بالنسبة للباحثة منية الرقيق و من خلال مقالها المعنون " الهوية الثقافية في البرامج التعليمية بين التنوع و التماثل" فقد حاولت قراءة مكانة التنوع الثقافي من خلال الكتب المدرسية المخصصة لتلاميذ التعليم الثانوي. كما عملت من خلال حصرها للبرامج و لأهداف البرامج في مادتي التربية الدينية و المدنية على استخراج عدد من التوجهات العامة في صيغة مقترحات.

أما ابراهيم القيزاني ومن خلال مقال عنوانه "التنوع و التماثل الثقافي في تونس: أي دور للإصلاح التربوي و لخطوة مدرسة الغد" فإلقد انطلق من منهجية تحليل مضمون القانون المنظم للحياة المدرسية الصادر في تونس، محاولا أن يستخرج أهم المحطات التوجيهية و المتعلقة بثنائية الهوية و التنوع الثقافي، محاولا متابعة نتائجها العملية في مستوى التجديد التربوي و تطوير القدرات داخل المحيط المدرسي التونسي. إلى ذلك فلقد شمل الكتاب ورقات أخرى إضافية لكل من صلاح الدين بن فرج و محمد الجويلي و نورالدين العلوي، و الكتاب في مجمله عمل تألفي متعدد المقاربات و هو يتناول موضوع "التعدد" و التنوع من مسالك نظرية و تخصصية (علم الاجتماع، علم اجتماع التربية، أنتروبولوجيا...) معطيا إياه بعدا بانورامي هام.

تحقيق: إلياس الهنشيري